

■ مصر: تعديلات جديدة على قانون الاستثمار لجذب المستثمرين



والتيسير عليهم بعيداً عن المعوقات التي كانوا يتعرضون لها في السابق، نتيجة عدم وضع حد أقصى لرُسوم توثيق العقود في الشهر العقاري، والذي كان يجعل بعض الشركات تتحمل أعباء كبيرة، ويعوق قدرتها على تعديل نظمها، وصولاً إلى منعها في كثير من الأحيان من زيادة رأس المال، خصوصاً الشركات ذات رأس المال الكبير، أو الشركات التي تضطر إلى إجراء تعديلات متكررة على نظامها الأساسي".

المصدر (صحيفة العربي الجديد، بتصرف)

وافقت لجنة الشؤون الاقتصادية في مجلس النواب المصري، على تعديلات مقدمة من الحكومة على قانون الاستثمار رقم 72 لسنة 2017، في حضور وزيرة الاستثمار والتعاون الدولي سحر نصر، والرئيس التنفيذي للهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة محسن عادل، ونائب الرئيس التنفيذي للهيئة محمد عبد الوهاب.

وفي هذا المجال، أشارت وزيرة الاستثمار والتعاون الدولي إلى أن "التعديلات تأتي في إطار تطوير بعض أحكام قانون الاستثمار مراعاة للتغيرات الاقتصادية، ومواصلة الإصلاحات التشريعية لتوفير الظروف المواتية لتشجيع الاستثمار، وكذا مواكبة التشريعات الاقتصادية العالمية الرامية إلى تحسين بيئة الاستثمار الداخلي، وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية".

واعتبرت أن "التعديلات تشجع الشركات القائمة على التوسع في مشروعاتها الاستثمارية بفتح خطوط إنتاج جديدة، والاستفادة من الحوافز الخاصة والإضافية المنصوص عليها في قانون الاستثمار، بما يساهم في زيادة الاستثمارات بشكل عام خلال الفترة المقبلة، على حد تعبيرها".

وقالت: "يهدف تعديل قانون الاستثمار إلى إنجاز معاملات المستثمرين،

■ مصرف لبنان مرتاح لسلامة الوضع المالي ومناعة الليرة اللبنانية

الحلول والسياسات التي تسمح بتحقيق النمو الاقتصادي"، مشيراً إلى "أن المشكلة الأساسية تكمن في الافتقار إلى رؤية اقتصادية شاملة ومتكاملة، الأمر الذي يزيد من حجم الأعباء الملقاة على عاتق المصرف المركزي".

وأشار سلامة إلى أن "العلاج الجذري للأزمة الاقتصادية يجب أن يركز على قاعدتين أساسيتين هما زيادة النمو الاقتصادي واعتماد خطة جدية لاحتواء الدين العام"، مشدداً على أن "الاستمرار في الاستدانة لا يصنع النمو، ولذلك يجب إيجاد بيئة ملائمة لاستقطاب الاستثمارات لأن الاستثمار هو الذي يخفف البطالة ويطلق دينامية في الاقتصاد".

المصدر (موقع النشرة الاقتصادي، بتصرف)

أشار حاكم مصرف لبنان رياض سلامة إلى أنه مرتاح جداً إلى سلامة الوضع المالي ومناعة الليرة اللبنانية، ووافق في القدرة على التعامل مع التحديات الصعبة التي تفرضها هذه المرحلة، مشدداً على أن "الواقع النقدي مَمسوك ولا خوف من حصول انهيار مالي"، معتبراً أن "هناك تحويلاً غير مبرر للناس"، لافتاً إلى أن "لبنان ليس مهدداً بالغرق على حد ما يروج البعض"، مؤكداً أن "شياً لا يمكنه أن يؤثر على استقرار الليرة، استناداً إلى الحقائق المالية".

وأكد سلامة أنه "مطمئن إلى القدرة على تأمين الاستقرار المالي لسنة واثنين وأكثر، والاستمرار في تمويل ما يجب تمويله من مصاريف أساسية للدولة، لكن في المقابل المطلوب من الدولة أن تبادر إلى وضع

■ انخفاض عجز الحساب الجاري في الأردن

خلال الشهرين الأولين من عام 2019 بنسبة 7.8% مقارنة مع ذات الفترة من عام 2018.

وسجل الدخل السياحي نمواً للعام الثالث على التوالي، إذ ارتفعت خلال الربع الأول من العام 2019 بنسبة 5.2% مقارنة بذات الربع من عام 2018، إذ ارتفع الدخل خلال الربع الأول من عام 2019 بنسبة 61.7% و24.0% على التوالي.

وفي ما يتعلق بتحويلات الأردنيين العاملين في الخارج، فقد ارتفعت في الربع الأول من العام 2019 بنسبة 3.6% مقارنة مع ذات الفترة من عام 2018.

المصدر (صحيفة الدستور الأردنية، بتصرف)

أظهرت أرقام صادرة عن الحكومة الأردنية، انخفاض العجز في الحساب الجاري لميزان المدفوعات بنسبة 3.6% ليصل إلى 7.0% من الناتج المحلي الإجمالي.

واستمرت الصادرات الوطنية في تحقيق نمو خلال الشهرين الأولين من عام 2019 بنفس وتيرة النمو المتحقق في العام الماضي، إذ ارتفعت بنسبة 11.4%، نتيجة لارتفاع الصادرات الوطنية إلى دول مجلس التعاون الخليجي والهند والولايات المتحدة الأمريكية والعراق بنسبة 7.0% و11.9% و14.0% و3.7% على التوالي. في المقابل فقد انخفضت الواردات خلال الشهرين الأولين من 2019 بنسبة 1.8%، وأدت هذه النتائج إلى انخفاض العجز في الميزان التجاري